بسم الله الرحمن الرحيم

بتاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠١٧

تفريغ الدرس [التاسع والعشرون] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:



❊ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❊

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣٧- وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ	وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفصِلاَ
٢٣٨- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ	وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الفِعْلِ

- هنا يبين رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، والأصل في المفعول أن ينفصل، أي يأتي الفاعل مباشرة بعد الفعل ثم يأتي المفعول، فتقول مثلا: (فهم الطالب الدرس) فالفاعل (الطالب) متصل بالفعل، و(الدرس) الذي هو مفعول به منفصل عن الفعل، وهذا هو الأصل.

«وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ ..»: وذلك بأن يكون المفعول هو المتصل بالفعل، وأن يكون الفاعل منفصلا عن الفعل، تقول: (فهم الدرسَ الطالبُ) فهنا أتيت بخلاف الأصل، قدمت المفعول به وأخرت الفاعل.

- لكن خلاف الأصل هذا ... جائز أم واجب؟

هذا ما سيذكره المؤلف بعد ذلك، فهنا الأصل فيه الجواز، لكن في بعض المواضع الوجوب.

لكن هنا قبل أن يشرع في بيان الأحوال التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل قال: «وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الفِعْلِ»، وهنا ليس البحث في المفعول والفاعل، ولكن في تقديم المفعول حتى على الفعل، وهذا إذا كان له الصدارة في الكلام، فإذا كانت له الصدارة في الكلام مثل أسماء الاستفهام فإنها تتقدم، (مَن أكرمتَ) فهنا يتقدم اسم الاستفهام على الفعل والفاعل، لأنه له الصدارة في الكلام فوجب تقديمه.

- ثم بعد ذلك ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ الأحوال التي يجب فيها تأخير المفعول وهي **ثلاثة أحوال**، وكذلك **ثلاثة أحوال** يجب فيها تأخير الفاعل، فبدأ في بيان **مواضع وجوب تأخير المفعول**، قال:

٢٣٩- وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ	أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
٢٤٠- وَمَا بِـ(إِلاَّ) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ	أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
٢٤١- وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ	وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

١- «وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ»: وهذا الموضع الأول: إذا كان هناك لبس ولا يعرف الفاعل من المفعول فوجب -في هذه الحالة- تأخير المفعول به وتقديم الفاعل، ويُجاء بالجملة على الأصل، مثال: (أكرم موسى عيسى) فهنا لا يعرف الفاعل من المفعول، ولهذا وجب تأخير المفعول به، بخلاف لو قلت: (أكرمتْ عيسى ليلى) فهنا الفاعل (ليلى) بدليل تاء التأنيث، والمفعول به (عيسى) فهنا لا يوجد لبس، فإذا وجد اللبس تعين تأخير المفعول، تقول: (أكرم أخي أبي) فيتعين تأخير المفعول هنا للَّبس.

٢- «أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ»: الموضع الثاني: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً، وغير محصور فالمحصور واجب تأخيره -كما سيأتي- سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، فقوله «أَوْ أُضْمِرَ»: أي كان الفاعل ضميرًا، تقول: (أكرمتُ عمروًا) الفاعل التاء وهي ضمير، ولم ترد الحصر، فإنه وجب هنا تأخير المفعول به، لكن إذا أردت الحصر تقول: (ما أكرمَ عمروًا إلا أنا) فهنا يتأخر الفاعل وجوبًا كما سيأتينا.

٣- «وَمَا بِـ(إِلاَّ) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ .. أَخِّرْ»: فإذا كان المفعول محصورًا بـ(إلا) أو بـ(إنما)، والمحصور بـ(إلا) يأتي بعدها، والمحصور بـ(إنما) يأتي آخر الجملة، وفيهما وجب تأخيره، تقول: (إنما أكرم زيدٌ عمروًا) وأنت تريد الحصر لأن المكرَم هو (عمرو) فوجب تأخيره، أو تقول: (ما أكرم زيدٌ إلا عمروًا) فهنا وجب تأخير المفعول به لأنه منحصر.

- إذا: هذه المواضع الثلاثة التي يتعين فيها تأخير المفعول به.
- وهناك ثلاثة **مواضع يتعين فيها تقديم المفعول به على الفاعل**، يعني تأخير الفاعل:

١- «وَمَا بِـ(إِلاَّ) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ .. أَخِّرْ»: وهذا عام في المفعول والفاعل، أي أخِّر المنحصر سواء كان مفعولا أو فاعلا، تقول: (ما أكرمَ عمروًا إلا زيدٌ) فأنت تريد أن تحصر الفاعل المكرِم (زيد) فوجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول به عليه، وتقول: (إنما أكرمَ عمروًا زيدٌ) ولاحظ أن المحصور بـ(إنما) يكون آخر الجملة، وهنا وجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول به عليه لأن الفاعل محصور.

٢- أن يكون المفعول به ضميرًا متصلا، وفاعله اسم ظاهر، تقول: (أكرمكَ أبوكَ) فهنا الكاف ضمير في محل نصب مفعول به مقدم، والفاعل مؤخر، وكذلك لو قلت: (أكرمَهُ) أو (أكرمني)(١).

٣- ما ذكره في آخر بيت في هذا الباب، وهو: «وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» المقصود هنا أن لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، يعني لو قلت: (أكرمَ الطالبَ أستاذُه) لو أردنا أن نعرب:

(أكرم): فعل ماض، (الطالب): مفعول به مقدم، (أستاذه) فاعل مؤخر.

- الضمير في كلمة (أستاذه) يعود على (الطالب) أي أستاذ الطالب، و(الطالب) مفعول به، ورتبة المفعول به أنه مؤخر، ولفظه هنا مقدم، فهذا جائز، أي إذا عاد الضمير على متأخر رتبة لا لفظًا، وكذلك يجوز إذا عاد على متأخر لفظًا لا رتبة، أما أن يعود على الضمير على متأخر لفظًا ورتبة فهذا الذي لا يجوز، فلو قلت: (أكرم أستاذُه الطالبَ) الضمير عاد على متأخر رتبة (فرتبة المفعول به متأخرة) ولفظًا (لأنه تأخر في الجملة) فلا يستقيم.

ومثل: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ»: «خَافَ» فعل ماض، «رَبَّهُ» مفعول به مقدم، و(الهاء) تعود على «عُمَرْ» فعاد على متأخر لفظًا لا رتبة لأن «عُمَرْ» فاعل، وحق الفاعل من حيث الرتبة أن يتقدم، فتستقيم هذه الجملة، ولو قلت (خاف عمرُ ربَّه) هنا الضمير عاد على (عمر) وهو متقدم لفظًا ورتبة وهذا جائز، لكن انظر إلى الجملة الأخرى في البيت:

«وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ»: «زَانَ» فعل، «نَوْرُ» فاعل، الضمير المتصل بالفاعل -وهو الهاء- يعود إلى «الْشَّجَرْ»، و«الْشَّجَرْ» مفعول به متأخر رتبة ولفظًا فهذا شذ أي يأتي على سبيل الشذوذ، وذكر بعضهم أنه يأتي في الشعر.

- المقصود أن لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فإذا كان كذلك وجب تقديم المفعول، وهذا هو الموضع الثالث من مواضع تقديم المفعول به على الفاعل.
- وقوله [في البيت ٢٤٠] «وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ»: هنا قالوا: يشير إلى الحصر بـ(إلا) فقط، أما بـ(إنما) لا يظهر قصد للتأخير، أما المحصور بـ(إلا) فيمكن أن يتقدم لأنه يأتي بعد (إلا) مباشرة وظهر الحصر، تقول: (ما أكرم

(١) هذه الضمائر الثلاثة ضمائر (كاف الخطاب – هاء الغيبة – ياء المتكلم) تكون دائما في محل نصب أو محل جر، ولا تأتي في محل رفع، فإذا اتصلت بفعل كانت في محل نصب (أكرمك – ضربك – أعطاك)، وإذا اتصلت باسم أو بحرف كانت في محل جر، تقول: (كتابه – كتابك – كتابي)، (مَرَّ بك – مَرَّ به – مَرَّ بي).

إلا عمروًا زيدٌ) وأنت تريد أن تحصر، لأنه يأتي بعد إلا مباشرة فظهر فيه القصد من كونه مفعولا أو فاعلا فما بعد (إلا) هو المحصور.

- **يتلخص عندنا أن**: الأصل أن يكون الفاعل متصلا بالفعل، وأن المفعول منفصل عن الفعل، وقد يجوز أن يؤتى بخلاف الأصل، وقد يجب في ثلاثة مواضع:

١- تقديم الفاعل على المفعول.

٢- تقديم المفعول على الفاعل.

ثم شرع رَحِمَهُ اللَّهُ في:

النائب عن الفاعل

٢٤٢- يَنُوْبُ مَفْعُوْلٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ	فِيْمَا لَهُ كَـ(نِيْلَ خَيْرُ نَائِلِ)
٢٤٣- فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، وَالْمُتَّصِلْ	بالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ)
٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا	كَـ(يَنْتَحِي) الْمَقُول فِيْهِ (يُنْتَحَى)

- هنا يبين رَحِمَهُ اللَّهُ أن المفعول به يأتي نائبًا عن الفاعل، وينوب عنه في كل ما له، أي في: الرفع وتأخيره -إذا وجب تأخيره- وحذفه، فكل ما للفاعل يكون لنائب الفاعل نيابة عامة، قال: «**فِيْمَا لَهُ**»، مثال:

«**كَـ(نِيْلَ خَيْرُ نَائِلِ)**»: «**خَيْرُ**» كانت مفعولا به كـ(نالَ الطالبُ خيرَ نائِلِ) فحذف الفاعل، وناب المفعول به عنه وقام مقامه، ولا يجوز حذفه، وهنا لابد أن تتغير صيغة الفعل مع نائب الفاعل، ويسمى مبني للمجهول، بخلاف إذا كان الفاعل موجودًا يقال فيه مبني للمعلوم، قال:

«**فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ**»: دائمًا إذا أردت أن تحذف الفاعل -لأي سبب من الأسباب- وأن يقوم المفعول مقام الفاعل وجب عليك أن **تضم أول الفعل** سواء كان ماضيًا أو مضارعًا، تقول: (أكرم محمدُ خالدًا) وأردت أن تحذف (محمدًا) وتقيم (خالدًا) مقامه تقول: (أُكْرِم خالدٌ).

- وأما المتصل بالآخِر ففيه تفصيل:

١- إن كان ماضيًا كسرنا ما قبل الآخر، قال: «**وَالْمُتَّصِلْ .. بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ**» كـ(أُكْرِمَ).

٢- إن كان مضارعًا فتحنا ما قبل الآخر، قال: «**وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا**»، وذلك كـالفعل المضارع «**يَنْتَحِي**» تصبح صيغته: «**يُنْتَحَى**»، تقول: (يكرِمُ محمدٌ خالدًا) تصبح: (يكرَمُ خالدٌ).

ونكتفي من لقاءنا الليلة بهذه الأبيات

نسأل الله -عز وجل- أن يفتح علينا بالعلم النافع والعمل الصالح ، وأن يبارك لنا في أوقاتنا وأعمارنا جميعًا

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

